المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر

«الآفاق الشرعيةُ والقانونيةُ للتحول الرقمي الواقع والمأمول[1]»

الفترة من ٢٦-٢٧ مارس ٢٠٢٢م

مركز الأزهر للمؤتمرات بمدينة نصر بالقاهرة

برعاية

فضيلة الإمام الأكبر

الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب

شيخ الأزهر الشريف

أ.د/ محمد حسين المحرصاوي

رئيس جامعة الأزهر

أ.د/ محمود صديق

نائب رئيس جامعة الأزهر للدراسات العليا والبحوث

رئيس المؤتمر

أ.د/ مصطفى محمد مصطفي الباز

عميد الكلية

أمين المؤتمر

أ.د/ عطا عبد العاطي السنباطي

مقرر المؤتمر

أ.د/ على حسين على عبد النبي

(١) المصدر: موقع كلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر، التالي:
https://fshariaandlaw.edu.eg/page-42.php#200

مقدمة:

نظمت كلية الشريعة والقانون بالقاهرة المؤتمر العلمي الدولي الثاني تحت عنوان: «الآفاق الشرعية والقانونية للتحول الرقمي الواقع والمأمول»، والذي أقيم على مدار يومي السبت والأحد ٢٦ و ٢٧ مارس ٢٠٢٢ في مركز الأزهر للمؤتمرات بمدينة نصر، وذلك برعاية كريمة من فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، وبحضور كريم من السادة العلماء والقضاة ورجال الدولة والصحافة والإعلام والمعنيين بقضايا التحول الرقمي والشريعة والقانون.

ولقد جاء انعقاد المؤتمر انطلاقًا من حرص كلية الشريعة والقانون بالقاهرة على تأدية رسالتها وتحقيق رؤيتها نحو العالمية المحققة لرؤية ورسالة الأزهر الشريف نحو تأهيل كفاءات علمية متخصصة معرفيًا وبحثيًا في مختلف فروع الشريعة والقانون خدمة للمجتمع المحلي والدولي.

وقد عُنيَ المؤتمر على مدار جلساته ومن خلال أبحاثه وما دار حولها من نقاشات علمية هادفة بتسليط الضوء على العديد من قضايا التحول الرقمي، وأثره في تحقيق مصالح الناس، ومحاولة وضع الضوابط التنظيمية والإجرائية المضبوطة بالقواعد الشرعية والقانونية لكثير من قضايا التحول الرقمي.

وقد حظيت جلسات المؤتمر بمشاركة نخبة من السادة العلماء والباحثين المتخصصين من الجامعات وهيئات الفتوى والساسة والاقتصاديين، من داخل مصر وخارجها، حيث أُثريت جلسات المؤتمر بأبحاثهم ومناقشاتهم ومداخلاتهم حول محاور المؤتمر وموضوعاته.

أهداف المؤتمر:

- إبراز دور الشريعة الإسلامية في تحقيق الأمن الرقمي.
- نشر الوعي حول التحول الرقمي وأثره في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تعظيم الاستفادة من التحول الرقمي في الأمور الشرعية والقانونية.
- دراسة تأثير التحول الرقمي على المعاملات الاقتصادية والتجارية والأحوال الشخصية والعملية التعليمية

محاور المؤتمر:

تضمن موضوع المؤتمر عددًا من المحاور المنبثقة من رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول الرقمي، وجاءت على النحو التالي:

- المحور الأول: التحول الرقمي في فقه الشريعة ومقاصدها.
- المحور الثاني: التحور الرقمي في فقه الأحوال الشخصية.
- المحور الثالث: التحول الرقمي في المعاملات التجارية والاقتصادية.
- المحور الرابع: التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية.
- المحور الخامس: حماية التحول الرقمي وتنميته في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

نتائج وتوصيات المؤتمر:

في ضوء ما تضمنته البحوث المقدمة من نتائج، ومن خلال ما زخرت به جلسات المؤتمر من مداخلات ومناقشات ومساجلات، خلص المؤتمر إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها:

- أولا: ضرورة خضوع النقود الرقمية لسيطرة البنك المركزي مع تشديد الرقابة علي تداولها ووضع القوانين اللازمة لمنع تأثيراتها السلبية علي الأسواق، مع التأكيد على ضرورة إخضاع النقود الرقمية الافتراضية للقواعد التي تحكم عقد الصرف في الفقه الإسلامي، ووضع ما يلزم من قواعد ضابطة للتعامل بتلك النقود، مع التوسع في عقد الدورات وورش العمل للتعريف بها.
- ثانيا: ضرورة تدخل المشرع المصري لإصدار التشريعات اللازمة التي تحدد القانون الواجب التطبيق علي المعاملات التي تتم بواسطة النقود الإلكترونية.
- ثالثا: ضرورة التوسع والتطوير في التحول الرقمي في ملفات الدعاوي القضائية بكافة درجات المحاكم بما يوفر إمكانية الربط بين الجهات القضائية والجهات المختلفة التي تتعامل معها، علي نحو يتم معه إمكانية تبادل المذكرات والإعلانات من خلال البريد الرقمي.

- رابعا: ضرورة توسع وزارة العدل في بسط خدماتها الرقمية وإطلاق خدمات التوثيق الإلكتروني والتوكيل الرقمي علي نحو يضمن تحقيق العدالة الناجزة.
- خامسا: ضرورة وضع الضوابط اللازمة لضمان وصول القرار الإداري الإلكتروني لأصحابه حتى يمكن إثباته وتنفيذه، الأمر الذي يستدعي وجود قواعد تتلاءم مع الطبيعة الخاصة للقرارات الإدارية الإلكترونية .
- سادسا: ضرورة توسع الجهات الحكومية في عقد الدورات التدريبية لمنسوبيها للوقوف علي كافة الجوانب المتعلقة بالقرارات الإدارية الإلكترونية بدءاً من دراستها وإعدادها وتنفيذها وذلك بما يحقق رؤية مصر ٢٠٣٠ .
- سابعا: ضرورة تكثيف عقد دورات تدريبية للمقدمين علي الزواج؛ للوقوف علي الانعكاسات السلبية التي تتعلق بأثر جرائم التواصل الاجتماعي علي العلاقات الزوجية بصفة خاصة، بل وعلى الأسرة بصفة عامة، بل يوصي المؤتمر بضرورة توقف إبرام عقد الزواج أمام المأذون الشرعي على تقديم الشهادات الرسمية التي تفيد الحصول على تلك الدورات.
- ثامنا: ضرورة التوسع في طرق إثبات الطلاق عند الإنكار ليتم إثباته بكافة طرق الإثبات والتي من بينها ما تحدده التكنولوجيا الحديثة في مجال الإثبات والتوثيق.
- تاسعا: كما يوصي المؤتمر الفقهاء والمختصين بضرورة التوسع في مفهوم الرؤية للمحضون، وإدخال الرؤية الإلكترونية فيها، مع وضع الضوابط الشرعية والأخلاقية والإنسانية وإطلاق السلطة التقديرية للقاضي في ذلك، دون اعتبارها بديلة عن الرؤية التقليدية.
- عاشرا: ضرورة وضع القواعد الشرعية والقانونية الحاكمة في مجال الاقتصاد والتعليم؛ إذ أن نجاح العملية التعليمية والتقدم الاقتصادي يتناسب طرديا مع الحماية المقررة للعملية الفكرية بكافة صورها .
- حادي عشر: ويوصي المؤتمر المشرع بضرورة إصدار القوانين اللازمة لتحقيق الحماية المدنية والجنائية لكافة صور التحول الرقمي وبما يتناسب مع طبيعة وتحقيق أهدافه مع التأكيد على ضرورة إصدار القوانين اللازمة لدعم الأمن السيبراني باعتباره قضية أمن قومي.
- ثاني عشر: كما يوصي المؤتمر الجهات القائمة على الفتوى بضرورة التوسع

فـــي الفتوى الإلكترونية وتأهيل القائمين عليهـــا، وتزويد لجان الفتوى وأعضائها بالأجهزة المتطورة التي تساعدهم على تأدية رسالتهم.

- ثالـــث عشر: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة من المجامع الفقهية والجامعات المعنية بالدراسات الشرعية والقانونية لمسائل التحول الرقمي المتجددة.
- رابـــع عشر: ويوصي المؤتمـــر القائمين على الدعـــوة الإسلاميـــة ووسائل الإعلام بتخصيـــص قدر مـــن برامجهـــم لتعريف كافة أطيـــاف المجتمع بأهميـــة التحول الرقمـــي ودوره فـــي التنمية لتحقيق رؤيـــة مصر ٢٠٣٠ للتحـــول الرقمي والتنمية المستدامة